الأمم المتحدة

ICCD/COP(17)/L.23

Distr.: Limited
1 September 2026
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر

مؤتمر الأطراف
الدورة السابعة عشرة
أولانباتار، منغوليا، 17–28 آب/أغسطس 2026
البند 8(ب) من جدول الأعمال
المسائل الإجرائية
مشـاركة القطاع الخاص وإشـراكه في اجتماعات وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصـحر واستراتيجية مشاركة مؤسسات الأعمال

مشـــاركة القطاع الخاص وإشـــراكه في اجتماعات وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واستراتيجية مشاركة مؤسسات الأعمال

مشروع مقرر مقدم من رئيس اللجنة الجامعة

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشـير إلى المقرر 5/م أ–10 بشـأن إجراءات مشـاركة ممثلي كيانات الأعمال والصـناعة في اجتماعات وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصـــحر، والمقرر 6/م أ–15 بشـــأن إطلاق مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي باعتبارها الوسيلة الرئيسية لإشراك القطاع الخاص في إطار الاتفاقية، والمقرر 6/م أ–16 بشـأن مشـاركة القطاع الخاص واسـتراتيجية إشـراك قطاع الأعمال والقطاع الخاص، والمقرر 19/م أ–16 بشأن التوجيهات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي الزراعية،

وإذ يشـير أيضـاً إلى المقررين 3/م أ–16 و12/م أ–16 بشـأن تعبئة الموارد وإشـراك القطاع الخاص والتقدم المحرز في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ الاتفاقية،

وإذ يدرك الحاجة الملحة إلى تعبئة الموارد من القطاع الخاص، بما يتماشـــى مع الاتفاقية، والقدرات والشراكات بالسرعة والنطاق اللازمين لمعالجة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف،

وإذ يسلم بالآثار المدمرة للجفاف على الاقتصـادات، وما يترتب على ذلك من آثار متتابعة على النظم الغذائية العالمية وسلاسل الإمداد وسبل العيش، مع إيلاء الاعتبار لحالة المرأة،

وإذ يرحب بالعمل الذي يضطلع به التحالف الدولي للصمود في وجه الجفاف لدعم تعبئة الموارد المالية الاسـتراتيجية بهدف تحفيز اسـتحداث أدوات مالية مبتكرة، ولمسـاعدة أعضـائه على تيسـير إشـراك القطاع الخاص في تحقيق القدرة على الصمود في وجه الجفاف،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يرحب أيضاً بإقامة شراكة الرياض العالمية لمواجهة الجفاف باعتبارها مبادرة استثمارية استراتيجية تهدف إلى إطلاق العنان للاستثمارات العامة والخاصة من أجل تعزيز القدرة على الصمود في وجه الجفاف على الصعيد الوطني،

وإذ يلاحظ بتقدير إطلاق مرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في وجه الجفاف باعتباره وسيلة للتمويل المختلط تهدف إلى حشد الاستثمارات الخاصة من أجل بناء القدرة على الصمود في وجه الجفاف،

وإذ يقرّ بالدور الحاسم الذي يضطلع به القطاع الخاص في تحقيق الحياد في مجال تدهور الأراضي والقدرة على الصمود في وجه الجفاف،

وإذ يرحب بمواصلة تطوير مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي باعتبارها الوسيلة الرئيسية لإشراك القطاع الخاص وضمان مشاركته في تنفيذ الاتفاقية،

وإذ يرحب أيضاً بعقد المنتدى الثامن لقطاع الأعمال المعني بالإدارة المستدامة للأراضي، الذي اجتمع باعتباره منتدى الأعمال التجارية من أجل الأراضي، والمنتدى الأول للاستثمار في المراعي، ومنتدى صناعة الأزياء من أجل الأراضي، على هامش الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف، وبعمل مجلس مناصري مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي على حشد القيادات العليا في قطاع الأعمال من أجل تحييد أثر تدهور الأراضي والصمود في وجه الجفاف،

وإذ يرحب كذلك بالشراكتين اللتين أُقيمتا مع شبكة الأهداف القائمة على العلم ومبادرة الإبلاغ العالمية بهدف دعم تنفيذ الاتفاقية، وبالتعاون مع مبادرة اقتصاديات تدهور الأراضي الرامية إلى بناء قدرات القطاع الخاص،

وإذ يقر بالعمل الذي تضطلع به المبادرة العالمية للأراضي التابعة لمجموعة العشرين في تعزيز تنمية قطاع استصلاح الأراضي،

وإذ يلاحظ التقدم المحرز في النهوض بالتأمين المرتبط بالإدارة المستدامة للأراضي،

وإذ يحيط علماً بمشاركة الأمانة والآلية العالمية في '1' المشاورات مع كبريات شركات الأغذية الزراعية ومنظمات المجتمع المدني التي يسَّرها المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، وانبثقت منها توصيات القطاع الخاص المعنونة "سياسات العمل من أجل مناظر طبيعية متجددة: منظور قطاع الأعمال"، والواردة في مرفق الوثيقة ICCD/COP(17)/4؛ و'2' عمل المجلس العالمي للمستقبل المعني بسلامة التربة والأراضي والتابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، وكتابه الأبيض لبيان جدوى استثمار القطاع الخاص في الأنشطة المتعلقة بسلامة الأراضي والتربة،

وإذ يعرب عن القلق من أن مشاركة القطاع الخاص ومشاركته، على الرغم من الزخم المتزايد، لا يزالان مقيدين بارتفاع المخاطر المتصورة والمخاطر النظمية، ومحدودية قابلية المشاريع للتمويل، وعدم كفاية القدرات، ونقص البيانات والمنهجيات اللازمة لقياس صحة الأراضي وقدرتها على الصمود، وضعف البيئات التمكينية، واستمرار الثغرات في المعايير والمقاييس،

الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الأطراف

1- *يشجع* الأطراف على تعزيز مشاركة القطاع الخاص وإشراكه في تنفيذ الاتفاقية، حسب الاقتضاء؛

2- *يشجع* الأطراف *أيضاً*، حسب الاقتضاء، على النظر في وضع وتنفيذ التدابير اللازمة لتيسير إسهام القطاع الخاص في تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، ومكافحة التصحر، بما في ذلك تهيئة الظروف المواتية لذلك؛

3- *يشجع* الأطراف *كذلك* على النظر في دعم إنشاء مراكز لمبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي على الصعيد الوطني لحشد مشاركة قطاع الأعمال، وتيسير التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، والمضي قدما بالأنشطة التي تتماشى مع أولويات الاتفاقية؛

4- *يشجع* الأطراف على أن تيسر، حسب الاقتضاء، مشاركة ممثلي كيانات الأعمال والصناعة، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في اجتماعات الاتفاقية وعملياتها، وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المقرر 5/م أ-10، مع الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي لعملية صنع القرار وكونها عملية تقودها الأطراف، وضمان الشفافية فيما يتعلق بالانتماءات وحالات تضارب المصالح المحتملة؛

5- *يدعو* الأطراف إلى أن تشجع، على الصعيد الوطني، مشاركة كيانات الأعمال والصناعة، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإشراكها في مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي؛

6- *يدعو* الأطراف *أيضاً* إلى النظر في استخدام نُهج التمويل المختلط وأدوات الحد من المخاطر، وتقاسم المخاطر، وأدوات الاستثمار من أجل الأراضي والقدرة على الصمود في وجه الجفاف، بغية حشد رأس المال الخاص لتنفيذ الاتفاقية، مع صون المصالح العامة، وعلى أساس أن تكون هذه النُهج تكاملية ومتماشية مع الاتفاقية؛

7- *يدعو كذلك* الأطراف، حسب الاقتضاء، إلى العمل مع القطاع الخاص على استكشاف ووضع نُهج مبتكرة للتصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، تشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، الاقتصاد الأحيائي المستدام، والحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية، والإيكولوجيا الزراعية، والزراعة التجديدية، والزراعة الحافظة للموارد، والإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه والأراضي، واستصلاح الأراضي؛

الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الأمانة والآلية العالمية

8- *يطلب* إلى الأمانة والآلية العالمية، كل في حدود ولايته ورهناً بتوافر الموارد المالية، مواصلة تنفيذ استراتيجية إشراك القطاع الخاص والمضي في تطوير مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي باعتبارها الوسيلة الرئيسية لإشراك القطاع الخاص في إطار الاتفاقية؛

9- *يطلب أيضاً* إلى الأمانة والآلية العالمية القيام، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، ورهناً بتوافر الموارد المالية، بما يلي:

(أ) مواصلة العمل ذي الصلة بإفصاح الشركات الطوعي وتحديد غاياتها فيما يتعلق بالأراضي، بسبل منها إقامة شراكات مع شبكة الأهداف القائمة على العلم ومبادرة الإبلاغ العالمية، وعن طريق فريق الخبراء المعني بإفصاح الشركات وتحديد غاياتها، بهدف مواءمة غايات الشركات فيما يتعلق بالأراضي مع غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، ووضع منهجية رصد تعترف بمساهمات الشركات في تحييد أثر تدهور الأراضي؛

(ب) المضي في توسيع نطاق مكونات الصمود في وجه الجفاف في مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي، مع ضمان اتساقها مع مقررات الأطراف بشأن الجفاف والأولويات والخطط المحددة وطنيا والمتعلقة بالجفاف؛

(ج) مواصلة التعاون مع الشركاء في سبيل دعم قدرات المؤسسات، بناءً على طلبها، على تحسين ممارساتها في مجال الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والصمود في وجه الجفاف؛

(د) مواصلة دعم مجلس مناصري مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي باعتباره منتدى رفيع المستوى للقيادات العليا في قطاع الأعمال معنياً بتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي والقدرة على الصمود في وجه الجفاف، ودعم أعضائه في ترجمة التزامات الاستدامة على مستوى الشركات إلى إجراءات ملموسة من أجل الصمود في وجه الجفاف؛

(هـ) مواصلة إشراك قطاعات محددة ضمن سلاسل القيمة تعتبر حاسمة لتحقيق أهداف الاتفاقية؛

(و) إيجاد مسارات إضافية تتيح لكيانات القطاع الخاص المساهمة في المبادرات الرائدة، والمشاريع والبرامج المفضية إلى التحول، وغيرها من مبادرات المناظر الطبيعية المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي وبرامج تعزيز القدرة على الصمود في وجه الجفاف؛ بما يكفل مساهمة ذات مغزى في أهداف الاتفاقية وأولوياتها؛

(ز) تعزيز بناء القدرات والشراكات مع القطاع الخاص، بسبل منها تشجيع استخدام تكنولوجيات الصمود في وجه الجفاف في المناطق المتضررة من الجفاف؛

(ح) مواصلة البناء على نُهج التمويل المختلط والأدوات المالية المبتكرة بالتنسيق مع الإجراءات المتعلقة بالتمويل المبتكر المبينة في تقرير الآلية العالمية الوارد في الوثيقة ICCD/CRIC(24)/2 بشأن تعبئة الموارد والتدفقات المالية، على أساس أن تكون هذه النهج تكاملية ومتماشية مع الاتفاقية؛

(ط) تيسير تنظيم منتدى الأعمال المعني بالإدارة المستدامة للأراضي والقدرة على الصمود في وجه الجفاف والمنتديات ذات الصلة خلال الدورات المقبلة لمؤتمر الأطراف، بالتعاون مع البلدان المضيفة، والكيانات المعتمَدة من دوائر الأعمال والصناعة، والشركاء المعنيين الآخرين؛

10- *يطلب كذلك* إلى الأمانة، رهناً بتوافر الموارد، أن تواصل تيسير مشاركة ممثلي كيانات الأعمال والصناعة، حسب الاقتضاء، بمن فيهم ممثلو المناطق الناقصة التمثيل، في اجتماعات الاتفاقية وعملياتها، بوسائل منها إجراء الاعتماد المنصوص عليه في المقرر 5/م أ-10، وأن توصي باعتماد كيانات إضافية من قطاعي الأعمال والصناعة من قبل مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة عشرة؛

11- *يطلب* إلى الآلية العالمية، رهناً بتوافر الموارد، أن تدعم الأطراف المتأثرة المهتمة في إعداد مشاريع وبرامج تقودها البلدان وتكون مناسبة للتمويل العام والميسر والمختلط، وفقاً لولاية الاتفاقية؛

12- *يطلب أيضاً* إلى الأمانة والآلية العالمية أن تقدما إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها السادسة والعشرين، التي ستُعقد بالتزامن مع الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف، تقريراً مشتركاً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر، بما في ذلك النتائج القابلة للقياس لمبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي وإشراك الكيانات المعتمَدة.